

## تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

### أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754)، وافق مجلس الأمن على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وطلب إلى أن أقدم تقريرا عن الوفاء بولاية المكتب المنقحة كل ستة أشهر. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ويتناول التوصيات التي تضمنها تقرير المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ المقدم إلى المجلس عن القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2007/143). وهو يركز على التطورات الشاملة والعبارة للحدود في المنطقة دون الإقليمية والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في مجالات رفع مستوى الوعي بالتهديدات والتحديات، وتشجيع التشاور والتآزر على المستوى دون الإقليمي، والاتصال بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومساعدتها في إقرار السلام والاستقرار.

٢ - وقد أحرز تقدم كبير في توطيد أركان السلام والحكم الديمقراطي في غرب أفريقيا. فقد تم تنظيم انتخابات سلمية، وازدادت المشاركة الدولية في جهود بناء السلام، وبدأت بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في إنهاء أنشطتها، كما وُضع بلدان من بلدان المنطقة دون الإقليمية، هما غينيا - بيساو وسيراليون، على جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، مما يشهد بتعزيز القدرة الوطنية على التعمير بعد انتهاء النزاع. وعلاوة على ذلك تظهر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قدرة متزايدة على التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة دون الفرعية.

٣ - ورغم هذه التطورات المشجعة، لا يزال هناك الكثير من التحديات التي تهدد بتبديد التقدم المحرز في توطيد أركان السلام. وبعض هذه التهديدات معروف، مثل بطالة الشباب،



وسرعة التحول الحضري، والهجرة غير المنظمة، في حين يستجد بعضها الآخر أو يتزايد حجمه، بما في ذلك الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، والاتجار في البشر والمخدرات، وانعدام الأمن في بلدان شريط الساحل.

٤ - وكمؤشر على الأهمية التي أعلقها على غرب أفريقيا والتزام الأمم المتحدة بمواصلة مساعدة بلدان المنطقة على تعميق الاستفادة مما أحرز من تقدم، قمت في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ نيسان/أبريل بزيارة شملت أربع دول، هي بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وليبيريا. كما قام الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، هيلي منكريوس، بزيارة المنطقة دون الإقليمية (السنغال، بوركينا فاسو، نيجيريا، النيجر، غانا، غينيا - بيساو، غينيا، غامبيا) في الفترة من ٩ إلى ٢١ أيار/مايو، وأعقبه مباشرة مستشاري الخاص المعني بالتراعات، يان إيغلاند، الذي زار منطقة الساحل (النيجر، مالي، بوركينا فاسو) في الفترة من ١ إلى ٦ حزيران/يونيه. وكانت تلك البعثات الثلاثة الرفيعة المستوى تهدف إلى تقييم التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال تواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية الحالية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتغير المناخ، وزيادة الوعي بكل ذلك.

## ثانياً - التطورات الشاملة والعابرة للحدود في الآونة الأخيرة

### ألف - القضايا الاجتماعية - الاقتصادية المزعجة للاستقرار

٥ - يزداد بروز الأوضاع/الساحة الاجتماعية - الاقتصادية في غرب أفريقيا كتهديد متنامٍ للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، حيث يسود الفقر المدقع ويعيش نصف السكان تحت خط الفقر. وفي حين شهدت بعض البلدان نمواً اقتصادياً مستداماً في السنوات الأخيرة، يظل التفاوت في توزيع الدخل القومي يعني أن هذا النمو قد أدى إلى المزيد من انعدام المساواة وتزايد تمهيش قطاعات من السكان أكثر مما أدى إلى الحد من الفقر. كما أن المنطقة دون الإقليمية تشهد أدنى مؤشرات للتنمية البشرية في العالم، وهو ما يعرقل بشدة من قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - يتباين المعدل السنوي لنمو السكان في غرب أفريقيا البالغ ٢,٣ في المائة تبايناً صارخاً مع المتوسط العالمي الذي لا يزيد عن ١,١ في المائة، ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان المنطقة دون الإقليمية إلى أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٥٠. وهذا النمو المسقط سيزيد من تفاقم الضغوط المستمرة على الأرض والموارد الأخرى، ومن المرجح أن يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما سيسهم بدرجة أكبر في سرعة التحول الحضري للمدن وما يصحب ذلك من مشاكل اجتماعية. وهذا التحول الحضري العشوائي

والفوضوي، وهو أمر شائع في معظم بلدان غرب أفريقيا، يمكن أن يكون الشرارة التي تطلق موجات من عدم الاستقرار الاجتماعي والاضطرابات السياسية حيث تجاهد المراكز الحضرية لاستيعاب الحشود الوافدة إليها. ويعاني سكان الحضر، الذين تحد بيئتهم الجديدة من الآليات المتاحة لهم للتكيف مع الواقع، بصورة متزايدة من الضعف إزاء الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية المعاصرة مثل التضخم والبطالة. فبطالة الشباب لا تزال قضية ضاغطة في أنحاء المنطقة دون الإقليمية، حيث يقل عمر ٦٥ في المائة من السكان البالغ عددهم قرابة ٢٧٠ مليون نسمة عن ٣٠ عاماً، ومعظمهم عاطلون أو لا يعملون عملاً كاملاً. ومثلما بينت التجربة في المنطقة دون الإقليمية، يكون الشباب العاطلون والمحبطون الذين خابت ظنونهم هدفاً سهلاً للأنشطة الإجرامية وللتجنيد في الجماعات المسلحة.

٧ - وتفاقت المحنة الاقتصادية في غرب أفريقيا في الأشهر الأخيرة بصورة خطيرة من جراء الارتفاع الهائل في أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى ازدياد التوترات الاجتماعية. واندلعت في الشوارع الاحتجاجات التي تجمع بين المظالم الاجتماعية - الاقتصادية والمظالم السياسية في بلدان مثل السنغال والكاميرون وكوت ديفوار وبوركينا فاسو، وأخيراً في غينيا. ولا بد من الاهتمام على جناح السرعة بهذه التحديات الاجتماعية - الاقتصادية للحيلولة دون زيادتها لزعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

## باء - تغير المناخ والأمن الغذائي

٨ - يعاني غرب أفريقيا بصفة خاصة من الضعف إزاء تغير المناخ والأنماط الجوية التي تشيع الخراب ومن تأثيرها، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وتدهور الأرض والتصحر وندرة المياه وموجات الجفاف والفيضانات. ومع اكتظاظ المدن بسكانها، يسهم ازدياد تلوث البيئة الحضرية والنفايات السامة في التهديدات البيئية الجديدة والمخاطر وغيرها من المشاكل الصحية. ومن المرجح أن تؤدي هذه الأوضاع إلى تراجع الإنتاج الاقتصادي والزراعي في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، وإلى زيادة التنافس على الموارد الشحيحة والأراضي القادرة على الإنتاج المتواصل. وتتوقع التنبؤات الجوية مناخاً أكثر جفافاً وقسوة وتقلباً في المنطقة دون الفرعية في العقود القادمة، مع ازدياد الضغوط على موارد المياه والقابلية للتضرر من الأحوال الجوية القاسية. ولا بد من إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لحدة المشاكل البيئية التي تواجه غرب أفريقيا، وهو ما يتطلب تبني وتنفيذ سياسات منسقة على الصعيد دون الإقليمي.

٩ - ويرتبط ضعف المنطقة دون الفرعية بصفة خاصة إزاء ارتفاع أسعار المواد الغذائية بحقيقة تحول عدد كبير من بلدان غرب أفريقيا إلى مستوردين صافيين للغذاء، نتيجة لتدني

مستويات الإنتاجية، وعدم ملاءمة السياسات الزراعية، وسرعة التحول الحضري، والكوارث الطبيعية، والتزاعاات. ورغم اتخاذ معظم الحكومات تدابير مسكنة للتخفيف من أثر الارتفاع الهائل في الأسعار، فإن الكثير منها سيظل عاجزا عن التصدي للمشكلة في الأجلين المتوسط وال طويل نظرا لعدم كفاية الوسائل والموارد، ونتيجة للتضخم الذي من المتوقع أن يواصل الارتفاع وفقا لما يقوله صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى العواقب الإنسانية الوخيمة، بما فيها تفاقم الجوع وتقلص الإنفاق على العلاج الطبي والإسكان والتعليم، أصبحت أزمة الغذاء تمثل تهديداً أمنياً خطيراً، وهو ما يبدو جليا في مظاهرات الشوارع والإضرابات وغيرها من القلاقل المدنية التي أشير إليها أعلاه. وما لم تُعالج هذه الأزمة بصورة فعالة، فإنها يمكن أن تزيد من زعزعة استقرار البلدان التي تجاهد بالفعل للتعافي من التزاعاات أو التي تصادف صعوبات سياسية.

## جيم - الحكم الرشيد

١٠ - شهدت منطقة غرب أفريقيا دون الفرعية تقدما ملحوظا في مجال الحكم الرشيد. فبعد سنوات من الاضطرابات وانعدام الاستقرار، تتوطد أركان الديمقراطية والسلام ببطء، وإن يكن بثبات. غير أنه لا تزال ثمة تحديات مستمرة تهدد التقدم الذي أمكن إحرازه بصعوبة، وبخاصة في مجالات الإدارة الاقتصادية وإدارة الموارد، والعمليات الانتخابية، وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن.

١١ - ويظل إرساء ممارسات الحكم الرشيد يمثل تحديا جادا في غرب أفريقيا. فانتشار الفساد يسهم بدرجة كبيرة في إضعاف مؤسسات الدولة وسيادة القانون، التي يعتمد عليها المواطنون لحمايتهم. وفي أسوأ الأشكال، يؤدي استشراف الفساد إلى انتهاك حقوق الإنسان واندلاع التزاعاات. وفي السنوات الأخيرة، تفاقمت ممارسات الفساد الجديدة مع اكتشاف موارد طبيعية في المنطقة دون الفرعية، وهناك حاجة ملحة لفرض رقابة تنسجم بالشفافية والمساءلة على إدارة الموارد الطبيعية، إذا أريد لكل قطاعات المجتمع أن تستفيد من الثروة الوطنية. وما لم تتخذ تدابير ملموسة لكبح جماح الفساد، سيتقوض التقدم المحرز حتى الآن في إرساء الحكم الرشيد، مما سترك آثارا سلبية على السلام والأمن.

١٢ - ورغم أن بعض الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٧ قد شابها مخالفات، بل وأعمال عنف في بعض الحالات، فإنها قد حققت مع ذلك انتقالا سلميا للسلطة في بلدان مثل موريتانيا وسيراليون. وفي توغو، مهدت العملية الانتخابية الطريق أمام خروج البلد من عقود من الأزمات والانعزال. ورغم النجاحات التي تحققت حتى الآن، تظل الانتخابات في غرب أفريقيا عمليات تنطوي على احتمالات زعزعة الاستقرار، ويمكن أن تهدد البلدان

المهشة بالعنف السياسي والتدخل الاقتصادي والصراع الاجتماعي. ومع الانتخابات الهامة المنتظر إجراؤها في كوت ديفوار وغانا وغينيا وغينيا - بيساو عام ٢٠٠٨، يتحتم مواصلة بذل الجهود لكفالة العمليات الانتخابية الموثوق بها، إذا ما أريد تجنب نشوب أعمال العنف وانعدام الاستقرار.

١٣ - وتظل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان تمثل تحدياً كبيراً آحر لغرب أفريقيا. ففي حين وضع حل النزاعات القديمة حداً للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، فإنها لا تزال مستمرة على نطاق أضيّق، وهو ما يرجع أساساً إلى شيوع ثقافة الإفلات من العقاب. فالإساءات التي تواجهها المرأة، فضلاً عن شيوع عدم احترام حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ظلت مستمرة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بل وتفاقت من جراء الممارسات التقليدية والدينية والعرفية الضارة. وثمة حاجة ملحة لتدعيم سيادة القانون، وبخاصة إصلاح القضاء وقطاع الأمن، إذا ما أريد تحقيق التعمير والمصالحة بصورة فعالة في المجتمعات الخارجة من النزاعات. وفي حين أسفر إنشاء آليات العدالة الانتقالية عن بعض النتائج، فإنه يلزم بذل المزيد من الجهد لكفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي والتي لا تزال مستمرة حتى الآن.

١٤ - ويُعد إصلاح قطاع الأمن من التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان الخارجة من النزاعات والتي تمر بمرحلة الانتقال في المنطقة دون الفرعية. فرغم الجهود المبذولة لتحسين الرقابة الإدارية على قطاع الأمن، وإعادة تشكيل وتدريب قوات الأمن، وزيادة مشاركة المجتمع الدولي، بما في ذلك لجنة بناء السلام، لا تزال قوات الأمن تمثل مصدراً رئيسياً لانعدام الأمن والإساءة للسكان في عدد من بلدان غرب أفريقيا. فانتشار الرشوة والابتزاز عند نقاط التفتيش وحوادث الطرق غير القانونية يحد من حرية تنقل السلع والناس، مما يعرقل بشدة التنمية والتكامل الاقتصاديين. كما أن استمرار السخط إزاء سوء الأوضاع المعيشية، وعدم كفاية التعويضات، ومحدودية فرص العمل للمحاربين السابقين، يؤدي إلى تدمير قوات الأمن وتورطها في النشاط الإجرامي الأكثر ربحاً، ويجوّلها إلى عوامل لعدم الاستقرار في عدد من البلدان، مثل كوت ديفوار وغينيا - بيساو وغينيا.

## دال - القضايا العابرة للحدود

١٥ - نظراً لهشاشة الاقتصادات في غرب أفريقيا وضعف المؤسسات الحكومية فيها، فإن مجتمعاتها تكون معرضة بشكل خاص للفساد والخروج على القانون. وأضحّت بعض البلدان، من قبيل غينيا وغينيا - بيساو وبلدان منطقة الساحل على وجه الخصوص، أرضاً خصبة للجريمة المنظمة. ويشكل الاتجار بالمخدرات أكثر الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود

انتشاراً في المنطقة دون الإقليمية، وذلك مع مرور شحنات الكوكايين بها وهي في طريقها من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. وفي بعض الحالات، اخترقت شبكات الاتجار بالمخدرات الهياكل الحكومية والقوات الأمنية. وبالإضافة إلى المخدرات، يعتبر الاتجار بالبشر الذي يؤثر على النساء والأطفال والمهاجرين على وجه الخصوص اتجاهات متنامية آخر ومدعاة أخرى للقلق المتزايد. ونظراً لاستمرار تداول أسلحة خفيفة في المنطقة دون الإقليمية، يقدر عددها بعشر ملايين قطعة سلاح، فإن الانتشار المستمر للأسلحة الصغيرة يسهم هو الآخر في تأجيج النشاط الإجرامي. وستتطلب مكافحة الجريمة المنظمة مواصلة تعزيز قدرة المنطقة دون الإقليمية على إنفاذ القانون وتحقيق النظام، اللذين لا يزالان ضعيفين.

١٦ - وفي الوقت ذاته، يظل احتمال اندلاع الصراعات على الحدود مدعاة أخرى للقلق في منطقة لا يزال يتعين فيها، مثلما الحال في أجزاء أخرى من القارة، تعيين وترسيم كثير من الحدود الدولية. ويمكن لزيادة حالات النزاع على الأراضي والموارد الطبيعية والعنف الدائر بين الأعراق آثار خطيرة، وأن يؤدي إلى زيادة التوتر بين الدول المجاورة. لذا فإن التعاون المشترك بشأن القضايا العابرة للحدود يظل أمراً أساسياً إذا أريد تأمين تسوية سلمية للنزاعات الحدودية الدائرة كما كانت الحال يوم ٧ آذار/مارس بين بنن وبوركينا فاسو.

١٧ - وتظهر الأزمة المستعرة في منطقة الساحل، ولا سيما في شمال النيجر ومالي، كواحدة من أكثر المخاطر تهديداً للسلام والأمن في غرب أفريقيا. وهي كارثة متعددة الأبعاد، تجمع بين مسائل من قبيل الفقر وتغير المناخ والحكم الرشيد. وبالإضافة إلى كونها موطناً لأنشطة المتمردين، فقد ثبت أيضاً أنها مرتع خصب للجرائم العابرة للحدود. وهناك تزايد مستمر في الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والهجرة غير القانونية، لا سيما على طول طرق القوافل العابرة للصحراء الكبرى. ومن خلال تزويد بمصادر إضافية للتمويل، فإن هذه الأنشطة الإجرامية للجماعات المسلحة تسلط الضوء على تقلب الأوضاع في المنطقة. ويزداد هذا الوضع سوءاً بفعل ظهور فصائل إرهابية تستغل الحدود المليئة بالثغرات وحالة انعدام الأمن والحرمان الاقتصادي المتفشي على نطاق واسع لتلقن الشباب المستضعف العاطل عن العمل كيفية السعي لتحقيق أهدافه خارج نطاق سيطرة أجهزة الدولة. ويعقد تزايد طمس الخطوط الفاصلة بين الأنشطة الإجرامية والثورية والإرهابية أكثر وأكثر من الجهود الرامية إلى علاج هذه الحالة.

١٨ - وكانت العواقب الإنسانية للحالة الأمنية المتدهورة في منطقة الساحل، وما يصاحبها من استخدام للألغام الأرضية على نطاق واسع، عواقب كبرى. وأضافت القيود الصارمة المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مزيداً من المصاعب على السكان المدنيين

المتأثرين بسنوات متتالية من الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي. ويعدّ اتجاه الحكومات لاختيار الحل العسكري للتصدي لأنشطة التمرد والأنشطة والإرهابية في منطقة الساحل استنزافاً إضافياً للتنمية، حيث تتحول الموارد الشحيحة من المشاريع الإنمائية إلى الأولويات الأمنية. وعلى ضوء الطبيعة المتعددة الأوجه للتحديات التي تواجه شريط الساحل، وللحيلولة دون انزلاق المنطقة إلى مزيد من العنف وانعدام الأمن، لا بد للبلدان المعنية من الانخراط بشكل عاجل في أعمال متضافرة بغرض معالجة هذه المسائل، وذلك بدعم من المجتمع الدولي.

### ثالثاً - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

١٩ - استرشدت أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالولاية المنقحة للمكتب، وبالتوصيات الواردة في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن عن القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2007/143).

### ألف - تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل المساعدة على منع وإدارة وحل النزاعات في المنطقة دون الإقليمية أولوية من أولويات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وفي سبيل النهوض بتلك الغاية، عزز المكتب تعاونه مع الجماعة في مجالات السلام والأمن والحكم الرشيد.

٢١ - وشارك ممثلي الخاص لغرب أفريقيا في اجتماعات خاصة مختلفة للجماعة، منها اجتماع مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة، ومؤتمر القمة العادي الثالث والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة، اللذين عُقدتا على التوالي يومي ١٦ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في واغادوغو. وأسفر مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات عن اعتماد نهج مشترك للجماعة تجاه الهجرة والتنمية. وحضر أيضاً القمة العادية الرابعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة التي عُقدت في ٢٣ حزيران/يونيه في أبوجا، والتي تركزت على ضرورة تنفيذ برامج محددة في مجال الهياكل الأساسية، لا سيما الطاقة والنقل، بغرض تعزيز حرية تحرك الأشخاص والبضائع.

٢٢ - وأوفدت أيضاً بعثات مشتركة بين المكتب والجماعة إلى عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية لمعالجة المخاطر الناشئة التي تهدد السلام والأمن. وفي شباط/فبراير، سافر ممثلي الخاص ورئيس لجنة الجماعة، محمد بن شامباس، إلى باماكو وأكرا وواغادوغو وكوتونو

لمناقشة المخاطر التي تهدد السلام مع رؤساء الدول، بالإضافة إلى مقترحات لتحسين قدرة الجماعة على الاستجابة في حالات الطوارئ.

٢٣ - وفي شباط/فبراير و آذار/مارس وأيار/مايو، شارك المستشارون العسكريون للمكتب في مؤتمرات تخطيط لأحد تدريبات مركز قيادة القوة الاحتياطية عُقد في بامكو في الفترة من ١٥ إلى ٢١ حزيران/يونيه. وتقديراً لذلك الدعم، طلبت الجماعة إلى المكتب مضاعفة المساعدة التي يقدمها، من المراقبة إلى تقييم تطور القدرة العسكرية للجماعة. وحضر المستشارون العسكريون للمكتب أيضاً مؤتمر رؤساء أركان الدفاع في بنجول يومي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس، حيث تبادلوا الآراء مع الجماعة بشأن التعاون العسكري في المنطقة دون الإقليمية، وهي آراء تم تبادلها بعد ذلك مع بعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، مع دفع العملية من أجل إدراجها رسمياً في نظام الإنذار المبكر التابع للجماعة.

٢٤ - وكان التعاون مع الجماعة الاقتصادية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام أيضاً من محاور التركيز الأساسية للبعثة التي قام بها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية خلال الفترة من ٩ إلى ٢١ أيار/مايو. وعُرِّفت مجالات التعاون ذات الأولوية على أنها منطقة الساحل والانتخابات وانعدام الأمن الغذائي والجريمة عبر الوطنية والمسائل الاقتصادية الاجتماعية. وتأسيساً على هذه المناقشات، اتفق ممثلي الخاص ورئيس لجنة الجماعة على تبني نهج وإجراءات مشتركة بشأن هذه المسائل في الاجتماع الوزاري الاستثنائي للجماعة الذي عُقد خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو في أبوجا.

٢٥ - وفي سبيل مساعدة الجماعة على النهوض بممارسات الحكم الرشيد، بما في ذلك الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية في المنطقة دون الإقليمية، حضر المكتب حلقة عمل نظمها الجماعة خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل لإقرار صحة مشروع مدونة التعدين الخاصة به، حيث أسدى النصح وقدم الخبرة في إعداد مشروع الوثيقة.

## باء - أشكال أخرى للتعاون دون الإقليمي

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اتصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع شركاء رئيسيين آخرين وساعدهم في جهودهم الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وعقد ممثلي الخاص مشاورات مع فريق الاتصال الدولي لحوض نهر مانو في دورة عملهم السادسة عشرة في مونروفيا في ١٥ أيار/مايو. وفي الاجتماع الوزاري الثلاثي المشترك الثالث عشر للجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي الذي عُقد في لكسمبرغ يوم ٢٨ نيسان/أبريل، أولي اهتمام خاص إلى الحاجة لوضع استراتيجيات دون إقليمية للتصدي لبطالة الشباب والهجرة والاتجار بالمخدرات. وأعرب كل من الجماعة والاتحاد



الأوروبي عن قلقهما إزاء زيادة أسعار السلع الأساسية والعواقب المترتبة على هذا في غرب أفريقيا. واتفقا كذلك على ضم جهودهما للتصدي لتلك الأزمة عن طريق عقد اجتماع لوزراء الزراعة والمالية والتجارة في أبوجا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو، حيث شجع ممثلي الخاص بلدان المنطقة على إعادة إحياء الزراعة والاقتصاد الريفي في غرب أفريقيا.

٢٧ - وفي أعقاب اختتام دورة العمل الرابعة لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو التي عُقدت يوم ٥ أيار/مايو، اجتمع رئيس الرأس الأخضر مع ممثلي الخاص لغرب أفريقيا وممثلي لغينيا - بيساو ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لمناقشة التحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، وغينيا - بيساو على وجه الخصوص. واتفقوا على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لأزمة الغذاء، وشددوا على أهمية اعتماد نُهج متضافرة لعلاج المشاكل التي تواجه غرب أفريقيا.

٢٨ - وحضر ممثلي الخاص أيضاً اجتماع مجلس وزراء اتحاد نهر مانو ومؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات اللذين عُقد يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو، على التوالي، حيث أعرب عن التزام الأمم المتحدة الكامل بتعزيز التعاون في منطقة حوض نهر مانو في مجالات من قبيل الحكم الرشيد والتنمية والتكامل. وفي ضوء الطلب القوي على تلقي الدعم من الأمم المتحدة، ينبغي أن يشارك المكتب بصورة أكثر نشاطاً في المستقبل في حشد قادة المنطقة وتعزيز التعاون في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء القدرة المؤسسية لاتحاد نهر مانو.

## جيم - التعاون ما بين مؤسسات الأمم المتحدة

٢٩ - تماشياً مع ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، واستجابة لتوصياتي في تقريرتي الأخير عن القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا بتحقيق مزيد من التعاون ما بين المؤسسات، عمل المكتب بنشاط خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تيسير الروابط داخل منظومة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكته من المكاتب القطرية في غرب أفريقيا.

٣٠ - وقد سمحت مواصلة تقاسم أصول المكتب مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في المنطقة بتعظيم الاستخدام الفعال للموارد وخفض التكاليف إلى الحد الأدنى. ويساعد المكتب الوفود التابعة للأمم المتحدة وكبار المسؤولين الذين يمرون عن طريق داكار، ويقدم خدمات دعم الطيران إلى البعثات والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة على أساس رد النفقات. وتُستخدم طائرات المكتب أيضاً في حالات الطوارئ لإجراء عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء الضحايا سواء داخل المنطقة دون الإقليمية أو خارجها. وفي ضوء

الحاجة الماسة إلى مثل تلك الخدمات، يلزم أن يؤمّن المكتب استخدام هياكل النقل الأساسية بالمجان والإعفاء من رسوم الهبوط وغيرها من الرسوم التي تحصلها حكومات المنطقة.

٣١ - وخلال زيارتي لداكار يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس لحضور الدورة الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التقيت بممثلي الخاص وغيره من ممثلي منظومة الأمم المتحدة على المستويين القطري ودون الإقليمي. وفي اجتماعي مع الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، ركزت على أهمية العمل سوياً بشكل متناغم في سبيل تعظيم إسهام الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية ككل. وشددت على هذا الرأي كذلك الأمين العام المساعد للشؤون السياسية خلال زيارته للمكتب كجزء من بعثته إلى المنطقة دون الإقليمية في أيار/مايو، التي عقد خلالها مناقشات مطولة مع ممثلي الخاص حول الكيفية التي يمكن بها للمكتب الاضطلاع بدور أكبر في هذه المنطقة.

٣٢ - في الفترة التي يغطيها التقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عقد اجتماعات رفيعة المستوى لرؤساء بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، حيث جمعت ممثلي الخاضعين لغرب أفريقيا وكوت ديفوار وغينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون لتبادل الآراء حول الحالة في المنطقة دون الفرعية وحول التهديدات المستجدة للسلام. وتركزت توصيات الاجتماع الثاني عشر، المعقود في فريتاون في ٢٨ آذار/مارس، على ضرورة قيام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على جناح السرعة بإشراك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التصدي لأزمة الغذاء المستمرة وتشجيع بلدان غرب أفريقيا على تبني نهج متكامل لمعالجة المشكلة. وفي الاجتماع الثالث عشر، المعقود في داكار يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه، ناقش المشاركون أثر أزمة الغذاء على استقرار المنطقة دون الفرعية، واستعرضوا التطورات في بلدان شريط الساحل في ضوء ازدياد أعمال الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتدهور الأوضاع الأمنية في المناطق الشمالية من المنطقة دون الفرعية. كما تبادلوا الآراء حول الحالة في غينيا والأثر الذي يمكن أن تتركه على منطقة نهر مانو.

٣٣ - وبالمثل، عُقد مؤتمر ربع سنوي مشترك بين البعثات، حضره قادة قوات الأمم المتحدة ومستشاريها العسكريين، في ٢٨ آذار/مارس في فريتاون وفي ١١ حزيران/يونيه في أبيدجان، لتحسين تقاسم المعلومات والتنسيق في المسائل العسكرية بين البعثات في المنطقة دون الفرعية.

٣٤ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير، قامت وحدة حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بتنظيم وتسهيل زيارة قام بها وفد من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كان مكلفاً بتشغيل مكتب المفوضية الإقليمية

الجديد لغرب أفريقيا في داكار. كما شاركت في الاجتماع الثالث المشترك بين البعثات لرؤساء عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير في فريتاون.

٣٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أحال مجلس الأمن طلب غينيا - بيساو إلى لجنة بناء السلام. وأنشأت لجنة بناء السلام بعد ذلك تشكيلا قطرياً محدداً لغينيا - بيساو برئاسة الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة. ويتابع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اهتمام لجنة بناء السلام بغينيا - بيساو. وفي ٧ أيار/مايو، استضاف المكتب جلسة إحاطة قدمها إلى الدوائر الدبلوماسية في داكار (المعتمدة لدى غينيا - بيساو) ممثلي الخاص لغينيا - بيساو، والرئيس الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غينيا - بيساو.

٣٦ - كما عمل ممثلي الخاص، بصفته رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة، على تشجيع الاتساق والتآزر في عمل الفريقين القطريين التابعين للأمم المتحدة في الكاميرون ونيجيريا عندما قام بزيارة للبلدين في أيار/مايو بغية تعزيز دور الأمم المتحدة في العملية الجارية لتعيين الحدود.

## دال - الحكم الرشيد

### الانتخابات

٣٧ - ضمن المسؤولية الموسعة المنوطة بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لتشجيع ممارسات الحكم الرشيد وتدابير بناء الثقة، قام ممثلي الخاص في الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ببعثة مشتركة إلى كوناكري مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحضور اجتماع اللجان الانتخابية الوطنية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية. وبالإضافة إلى إقامة شبكة للجان الانتخابية على مستوى المنطقة دون الإقليمية، اعتمد الاجتماع كتيباً للجماعة الاقتصادية عن الانتخابات.

٣٨ - وأثناء زيارتهما إلى كوناكري، أجرى ممثلي الخاص ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية أيضاً مناقشات مع رئيس وزراء غينيا ووزير خارجيتها لبحث الوضع السياسي في البلد، وكذلك مسألة إجراء انتخابات تشريعية ناجحة خلال عام ٢٠٠٨. وفي الفترة ما بين ١٤ و ٢١ آذار/مارس، قاد المكتب بعثة من إدارة الشؤون السياسية لتقييم الاحتياجات أوفدت إلى غينيا بناء على طلب كل من الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتقييم الوضع السياسي على أرض الواقع، فضلاً عن التقدم المحرز على طريق إجراء الانتخابات

التشريعية. وسيستمر المكتب مستقبلاً في رصد العملية الانتخابية في غينيا بصورة وثيقة على أمل أن تسهم في إشاعة الاستقرار في البلد.

٣٩ - وأخيراً، سافر ممثلي الخاص إلى بنن خلال شهر شباط/فبراير في بعثة مشتركة بين المكتب والجماعة الاقتصادية لإجراء مناقشة مع رئيس الجمهورية حول الانتخابات المحلية التي أجريت في ٢٠ نيسان/أبريل بدعم من المجتمع الدولي.

## هاء - القضايا العابرة للحدود

### بطالة الشباب

٤٠ - يواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا استضافة مكتب شبكة عمالة الشباب في غرب أفريقيا التي أطلقت عام ٢٠٠٦. والشبكة عبارة عن هيكل ثلاثي بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، وقد أنشئت لوضع وتنفيذ استراتيجيات عالمية لمحاربة بطالة الشباب. وهي تعمل على إذكاء الوعي بعمالة الشباب باعتبارها قضية سياسية وأمنية على حد سواء، وتيسير بناء القدرات على المستويين الوطني ودون الإقليمي، والعمل بشكل فعال مع القطاع الخاص لزيادة مشاركته في المبادرات الرامية إلى خلق فرص العمل للشباب في غرب أفريقيا.

٤١ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استأنفت الشبكة دراستها لكي ترسم خريطة شاملة لمبادرات عمالة الشباب في بلدان غرب أفريقيا. واكتملت عملية رسم الخريطة للبلدان الناطقة بالانكليزية، بينما أوشكت دراسات البلدان الناطقة بالبرتغالية والفرنسية على الاكتمال. وقد اكتسبت الأنشطة التي تجري في إطار مبادرة القطاع الخاص قوة دفع بقرب نشر دراسة عن الدور الأساسي للأعمال التجارية في تشجيع فرص العمل الكريم بعرض أفضل نماذج الممارسات لتعاون القطاع الخاص مع الجهات التي تنشط في ميدان عمالة الشباب.

### الهجرة غير المنظمة

٤٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الترويج لاتباع نهج متكامل إزاء الهجرة غير المنظمة على مستوى المنطقة دون الإقليمية. وبالإضافة إلى الدخول في مشاورات منتظمة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة، والمشاركة في اجتماع عقده المكتب الإقليمي للمنظمة في داكار في آذار/مارس، قام المكتب بتحديث دراسة عن الهجرة غير المنظمة، وإدماج توصيات بتبني سياسات عامة

لمعالجة المشكلة من خلال نهج دون إقليمي. ويجري حاليا وضع اللمسات النهائية على هذه الدراسة تمهيدا لنشرها.

### الجريمة المنظمة العابرة للحدود

٤٣ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اتصالاته بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بغية الإسهام بصورة فعالة في مكافحة الأنشطة غير المشروعة والجريمة المنظمة في المنطقة دون الإقليمية. وشارك المستشارون العسكريون للمكتب في اجتماع الاتصال الإقليمي السادس لمكتب مكافحة المخدرات والجريمة، ويلتقي ممثلي الخاص الجديد بصورة منتظمة مع الرئيس الإقليمي لمكتب مكافحة المخدرات والجريمة للاطلاع على التطورات المتصلة بالجريمة العابرة للحدود في غرب أفريقيا ومناقشة تعزيز التعاون بين المكتبين. وطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تسهيل الزيارة الرفيعة المستوى التي سيقوم بها المدير التنفيذي لمكتب مكافحة المخدرات والجريمة المقرر أن تتم في الفترة من ٩ إلى ١٣ تموز/يوليه.

٤٤ - ويتشاور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن خططها لعقد مؤتمر إقليمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ حول الاتجار غير المشروع في المخدرات في غرب أفريقيا. واتفق الجانبان على أن يلعب مكتب الأمم المتحدة دورا رئيسيا في دعم عقد المؤتمر وفي تقديم مساهمات الأمم المتحدة، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

### انعدام الأمن في بلدان الساحل

٤٥ - في الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا القيام بدور أساسي في إرهاف الوعي بالأوضاع في بلدان شريط الساحل، وبخاصة من خلال المشاورات المتواصلة التي يجريها ممثلي الخاص مع قادة ورؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن دعم خطط حكومة مالي لعقد مؤتمر إقليمي. وقد اضطلع ممثلي الخاص بعدد من الزيارات إلى بلدان الساحل (بور كينا فاسو ومالي والنيجر)، بصورة مشتركة مع الجماعة الاقتصادية في بعض الحالات، لكي يناقش مع حكومات هذه البلدان الجهود المتواصلة لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة في المنطقة. واکتملت هذه المبادرات بالزيارات التي قام بها مساعد الأمين العام للشؤون السياسية (أيار/مايو) ومستشاري الخاص

المعني بمنع النزاعات (حزيران/يونيه)، وهي الزيارات التي استفادت من الدعم اللوجستي والموضوعي الذي قدمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

## واو - حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية

٤٦ - ضمن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالي حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، لعب المكتب دورا رئيسيا في تنظيم وتقديم الدعم التقني والمادي للاجتماع الأول لفرقة العمل التابعة لمركز التنمية الجنسانية بالجماعة الاقتصادية، الذي عُقد في داكار يومي ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير، والذي أسفر عن اعتماد خطة عمل فرقة العمل واختصاصاتها.

٤٧ - وعلى سبيل متابعة توصيات الاجتماع الأول المشترك بين البعثات لمسؤولي تنسيق الشؤون الجنسانية في غرب أفريقيا، الذي عقده المكتب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اشترك المكتب مع الجماعة الاقتصادية في تنظيم حلقة عمل عن نظام الإنذار المبكر والاستجابة العاجلة بالجماعة ECOWARN في السنغال في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو. وضم هذا الاجتماع رئيس نظام الإنذار المبكر والاستجابة العاجلة بالجماعة، ومسؤولي تنسيق الشؤون الجنسانية في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وممثلين من وكالات الأمم المتحدة في المنطقة ومنظمات المجتمع المدني، وتركز على إدماج حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية في قلب مؤشرات منع النزاعات ضمن نظام الإنذار المبكر والاستجابة العاجلة بالجماعة.

٤٨ - ولتيسير تبني نهج منسق ومتكامل إزاء حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، نظم المكتب حلقة عمل لخبراء يومي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه حضرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر الأكاديمية وخبراء حقوق الإنسان لوضع استراتيجية مشتركة وخطة عمل لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام استنادا إلى نهج حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية.

٤٩ - وقد بدأ المكتب، وفقا لولايته المنقحة، القيام بمبادرات لموائمة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال صياغة خطط عمل واستراتيجيات لتنفيذه على الصعيد دون الإقليمي. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو، شارك موظفوه في حلقة دراسية تدريبية نظمتها إدارة الشؤون السياسية حول إدماج المسائل الجنسانية في صلب الأنشطة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، استضافتها منظمة الصحة العالمية وحضرها ممثلون لوكالات الأمم المتحدة الإقليمية. وطُرحت مقترحات ملموسة عن

سبل تعزيز أنشطة التعاون التي تنهض بها الأمم المتحدة في المسائل الجنسانية على المستوى دون الإقليمي.

٥٠ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمر تعزيز التعاون مع الشركاء الآخرين لتبني نهج متسقة إزاء حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية. فعُقدت اجتماعات منتظمة مع الشركاء الإقليميين مثل وكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وممثلين من حكومة السنغال واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السنغال. وأتاحت جلسات العمل هذه فرصة لتقاسم المعلومات والتوجيه من أجل تبني نهج متسقة ومتكاملة إزاء الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

### زاي - الأمن الغذائي والقضايا الإنسانية

٥١ - في ضوء التأثير الكبير الذي تتركه الشواغل الإنسانية على التطورات السياسية، والعكس بالعكس، يشكل رصد تطورات الحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية مجالاً من مجالات الأولوية لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ويعمل ممثلي الخاص في تنسيق وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لغرب أفريقيا، الذي يُعتبر مديره مستشار ممثلي الخاص للشؤون الإنسانية، ويرافقه في بعثات المساعي الحميدة لتسليط الضوء على البعد الإنساني لقضايا السلام والأمن. وقد أدى ازدياد الاستقرار نسبياً في المنطقة دون الإقليمية إلى تراجع وتيرة حدوث الأزمات الإنسانية، مما مكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تقليص عملياتها الواسعة لإعادة إلى الوطن في غرب أفريقيا.

٥٢ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أطلع ممثلي الخاص اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية على الحالة في النيجر. وبالإضافة إلى إعادة تأكيد التزام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدعم الدوائر الإنسانية في أنحاء غرب أفريقيا، فقد شدد على ضرورة كفالة قيام روابط فعالة بين الأطراف الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية، وحث الفريقين القطريين التابعين للأمم المتحدة في النيجر ومالي على تعزيز تفاعلها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٣ - وفيما يتعلق بأزمة الغذاء، شارك المكتب وممثلي الخاص في الشهور القليلة الماضية مشاركة نشطة في مبادرات الدعوة، وعملت بشكل نشط مع قادة منطقة غرب أفريقيا حول ضرورة القيام بعمل دولي حاسم لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وفي اجتماع مع الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس بليز كومباوري، في ٧ أيار/مايو، أكد ممثلي الخاص من جديد التزام الأمم المتحدة بالقيام بدور قيادي في تعبئة الموارد وتلبية الاحتياجات الملحة والمتوسطة والطويلة الأجل. كما تحدث أمام الاجتماع الوزاري الاستثنائي للجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن ارتفاع أسعار الغذاء يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو في أبوجا، حيث شدد على ضرورة إعادة تنشيط الزراعة والاقتصاد الريفي كأفضل سبيل للتصدي للقضية الأساسية للأمن الغذائي والبطالة وسرعة التحول الحضري. كما شدد على أهمية معالجة العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء في حل أزمة الغذاء الراهنة. ويعتزم ممثلي الخاص حشد منظومة الأمم المتحدة لدعم الجهود التي تبذلها المنطقة دون الإقليمية لتطوير استجابات متسقة ومنسقة للأزمة.

## حاء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة

٥٤ - ترأس ممثلي الخاص، بصفته رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة، الاجتماعين الحادي والعشرين والثاني والعشرين للجنة، اللذين عُقدا في ياوندي يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس وفي أبوجا يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه. وأسفر الاجتماع الأول عن وضع اللجنة اللمسات النهائية على مسألة خط الحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا. وفي الاجتماع الثاني، اتفق الطرفان على توفير المعلومات المتعلقة بالموارد البحرية للنفط والغاز، ووضعاً خطياً لما هو معتزم من نقل السلطة في "منطقة" شبه جزيرة باكاسي، وناقشا مواصلة تدابير بناء الثقة. كما حضر ممثلي الخاص مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول وحكومات لجنة حوض بحيرة تشاد في أبوجا في ٢٧ آذار/مارس، حيث أعرب المشاركون عن قلقهم البالغ إزاء التدهور البيئي في حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك انخفاض منسوب المياه، وإزالة الغابات، والتصحر، وتآكل التربة، فضلاً عن ما يتركه ذلك من آثار على التنوع البيولوجي وسبل الرزق للسكان المحليين.

٥٥ - وخلال شهر أيار/مايو، سافر ممثلي الخاص إلى نيجيريا والكاميرون لمناقشة أنشطة اللجنة المشتركة مع كبار المسؤولين الحكوميين، وليحث الجانبين بقوة على الالتزام بأن ينفذا بصورة فعالة وسلمية الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٢، واتفاق غرينتري Greentree لعام ٢٠٠٦ لحل النزاع على الحدود بين البلدين وتحديد طرائق نقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي في آب/أغسطس ٢٠٠٨. واستجابة لنداء من الحكومة النيجيرية، بادر ممثلي الخاص بإيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات لمساعدة الحكومة فيما تبذله من جهود لإعادة توطين السكان المتضررين من باكاسي. وبالمثل، تركزت المناقشات مع السلطات الكاميرونية على تقديم المزيد من المساعدات للسكان المتضررين وزيادة تدابير بناء الثقة، من خلال تشجيع المشروعات الاقتصادية المشتركة والتعاون العابر للحدود على سبيل المثال.



٥٦ - وفي غضون ذلك، يواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا توفير الدعم للجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة في مجال الموارد البشرية، واللوجستيات، والدعم المالي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام المكتب بتسهيل البعثات الميدانية للمساحين ورسمي الخرائط التابعين للأمم المتحدة التي أوفدت إلى منطقة الحدود البرية، وتقديم الدعم اللوجستي والإداري لبعثات المراقبين التي أوفدها اللجنة إلى شبه جزيرة باكاسي.

## رابعاً - ملاحظات وتوصيات

٥٧ - تمر معظم بلدان غرب أفريقيا حالياً بفترة الانتقال من مرحلة التراجع إلى مرحلة توطيد أركان السلام. ورغم الجهود المبذولة لتوطيد أركان السلام، يظل العديد من هذه البلدان يعاني من هشاشة الأوضاع والضعف إزاء احتمالات اندلاع العنف من جديد. وإذا ما أريد تأمين استقرارها في الأجل الطويل، فإن ما تبذله من جهود لبناء السلام تحتاج إلى الدعم المتواصل من المجتمع الدولي، ومن الأمم المتحدة على وجه الخصوص. فوجود دور أعظم لجهود الأمم المتحدة المتسقة والمتكاملة أمر مطلوب في أنحاء المنطقة دون الإقليمية للوصول بالنتائج إلى أقصى حد ممكن لها ولتعظيم الأثر الذي تتركه في التصدي للتحديات العديدة المطروحة. وستكون قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالآمال المعقودة عليها من حيث تقديم المساعدة وتنسيق الجهود عاملاً رئيسياً إذا ما أريد للمنظمة أن تحافظ على فعاليتها وتأثيرها في المنطقة دون الإقليمية.

٥٨ - وسيظل يتعين على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أن يلعب دوراً نشطاً في حشد الدعم للمنطقة. وسيعمل المكتب على زيادة الوعي بضرورة بذل جهد منسق ومتكامل في القضايا دون الإقليمية التي تُعتبر الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا وتسهيل القيام بذلك الجهد. كما سيسهم في موازنة برامج كيانات الأمم المتحدة في المنطقة، وفي تشجيع التآزر وتعزيز الالتزام بدعم جهود السلام.

٥٩ - وسيظل المكتب في الفترة المقبلة ملتزماً بالوفاء بولايته بصيغتها المنقحة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754)، وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/143) بشأن القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا وفي غيره من التقارير حول هذه المسألة. وستركز أنشطة المكتب على المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك معالجة مسائل بناء القدرات وتوطيد أركان السلام، فضلاً عن التحديات الشاملة والعابرة للحدود. وعلى وجه الخصوص، سيشارك المكتب بصورة أكثر نشاطاً في بناء قدرات بلدان المنطقة دون الإقليمية ومؤسساتها في مجالات من قبيل إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، والحكم الرشيد. وسيولى اهتمام

خاص للتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسهيل العمليات الانتخابية السلمية، وبخاصة في البلدان التي تنطوي فيها الانتخابات على خطر الانحراف بالعمليات الديمقراطية عن طريقها السليم وتهديد الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وسيواصل المكتب، في هذا الصدد، دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لتعزيز القدرات الانتخابية وتنفيذ ما جاء بالدليل الذي وضعته للانتخابات.

٦٠ - وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، سيجري المكتب مشاورات واسعة لتسهيل إقرار استراتيجية للجماعة الاقتصادية من خلال التأكيد على أهمية اتباع النهج دون الإقليمية إزاء هذه القضية. كما سيولي اهتمام خاص لمسألة العدالة الانتقالية وظاهرة الإفلات من العقاب، فضلا عن بناء قدرات نظم القضاء في بلدان غرب أفريقيا. وسيضطلع المكتب، مع الجماعة الاقتصادية، بجهود الدعوة والتوعية للتشجيع على التصديق على الصكوك القانونية، كما سيواصل تشجيع الاستراتيجيات دون الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٦١ - ولتلافي عودة النزاعات القديمة للظهور أو ظهور نزاعات جديدة، سيتعين على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تعزيز تعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الكيانات لتعزيز فعالية نظم الإنذار المبكر وغيرها من آليات منع نشوب النزاعات. كما سيواصل العمل مع لجنة بناء السلام بغية التشجيع على تبني نهج كلي إزاء بناء السلام في البلدين المشمولين برعايتها، وهما غينيا - بيساو وسيراليون. كما سيواصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة لدعم جهود الوساطة والمصالحة حينما تنشأ الحاجة إليها. وسيولي المكتب اهتماماً خاصاً للدول التي تعتبر معرضة للاضطرابات الداخلية بصورة أشد من غيرها، وسيظل يشارك بنشاط في كفالة مضي عملياتها الديمقراطية قدماً بشكل سلس للتغلب على ما تواجهه من تحديات سياسية.

٦٢ - أما التهديدات العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية، فتحتاج إلى جهود متجددة لرفع مستوى الوعي. وينبغي أن تتركز هذه الجهود على تعزيز التعاون مع الشركاء الرئيسيين لتقوية القدرات ووضع استراتيجيات فعالة للتصدي للتهديدات. وسيواصل المكتب، في هذا الصدد، العمل بصورة وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة في السعي وراء إيجاد حلول طويلة الأجل اللازمة المتعددة الأبعاد في بلدان شريط الساحل.

٦٣ - وفي المناطق الحدودية ذات الحساسية، سيعمل المكتب مع الجماعة الاقتصادية لتعزيز وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات والتوصية باتخاذ تدابير لبناء الثقة، مثل تسيير الدوريات

العسكرية المشتركة وإجراء المشاورات المنتظمة مع السكان المتضررين لتقليل حوادث العنف إلى أدنى المستويات. كما سيعمل بشكل فعال مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لتحسين التعاون في تنفيذ البرامج الخاصة بالحدود. وجنبا الى جنب مع الجماعة الاقتصادية، سيواصل المكتب تطوير علاقاته مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمؤسسات الإقليمية الأخرى لمعالجة القضايا العابرة للحدود. وعلى وجه الخصوص، سيكثف المكتب من جهوده لمكافحة البلاء المستفحل للجريمة العابرة للحدود، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المؤسسات المعنية.

٦٤ - وفي ضوء الآثار الواسعة النطاق المزعزعة للاستقرار التي تركها أزمة الغذاء الحالية على المنطقة دون الإقليمية، سيواصل المكتب جهوده للتوعية بالمشكلة وتشجيع الحلول المنسقة التي تعالج الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل من خلال العمل الفعال المتواصل مع الحكومات، ومع الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٦٥ - كذلك، فإن ممثلي الخاص، بصفتهم رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة، سيواصل التشجيع على تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية واتفاق غرينتري Greentree بصورة فعالة وسلمية بحيث يمكن لتسوية هذا النزاع على الحدود أن يصبح نموذجاً لغرب أفريقيا. وسيواصل بذل جهوده لتشجيع التنسيق بين الفريقين القطريين التابعين للأمم المتحدة في الكاميرون ونيجيريا لدعم تدابير بناء الثقة المتوخاة في عملية التسوية.

٦٦ - ويظل استمرار الاهتمام والدعم من جانب مجلس الأمن أمراً بالغ الأهمية في التصدي للتحديات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وإنني على ثقة من أن منطقة غرب أفريقيا ستظل تستفيد من اهتمام المجلس الثابت بها، بغية مواصلة تدعيم المنجزات التي تحققت في مجالي السلام والأمن. وسيواصل المكتب، في هذا الصدد، اتصالاته المنتظمة بممثلي الدول الأعضاء في المجلس في المنطقة دون الإقليمية.

٦٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات دول غرب أفريقيا، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبخاصة رئيس الجماعة ورئيس مفوضيتها، وكذلك لاتحاد نهر مانو، لما قدموه من دعم. كما أعرب عن امتناني لمنظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية والوكالات الإقليمية، وكذلك منظمات المجتمع المدني وغيرهم من الشركاء في المنطقة دون الإقليمية، لتعاونهم المستمر مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وأثني على الكاميرون ونيجيريا لالتزامهما المستمر بتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية بصورة سلمية، وعلى البلدان المساهمة لدعمها للعملية. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاصين

السابقين، أحمدو ولد عبد الله والأمين سيسى، لما أبدياه من قوة القيادة والإسهام في توطيد أركان السلام في غرب أفريقيا. وأخيراً، أتوجه بالشكر لمثلي الخاص، سعيد جنبت، الذي تولى مهام منصبه اعتباراً من ١ نيسان/أبريل، وإلى جميع العاملين في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة لما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل للمساعدة في كفالة استدامة السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.